

مزايا وعيوب السياسات العمومية بالمغرب

Advantages and disadvantages of public policies in Morocco

سكينة إدريسي منصوري، طالبة باحثة بسلك الدكتوراه/ تخصص القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،
جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس - المغرب

تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١٢/١٥

تاريخ القبول: ٢٠٢٤ / ١٢ / ٢

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/١١/١٨

الملخص:

تشير السياسات العمومية إلى حصيلة ما ينتجه النظام داخل مؤسسة الدولة، إنها إحدى مخارج هذا النظام، لذلك فهي في العمق تستبطن جواب عن مشكلة عامة. لا تتعلق السياسات العمومية بالدولة بحد ذاتها بل بما تفعله وتنتجه عبر مؤسساتها الدستورية في المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية لذلك عادة ما يقال ان السياسات العمومية هي محاولة النظر للدولة في حالة فعل (l'état en action) لذلك ثمة حاجة إلى بحث التشابكات العلاقة بين التحولات السياسية التي يشهدها المغرب منذ عقدين والمسارات المتعلقة بهندسة وصياغة وتقييم السياسات العمومية، وعليه سيتم التطرق خلال هذه المقالة لتحديد مزايا وعبوب السياسات العمومية بالمغرب وذلك عن طريق تشخيص واقع السياسات العمومية بالمغرب، ثم حدود السياسات العمومية بالمغرب ومقترحات الخروج منها.

الكلمات المفتاحية: مزايا، عبوب، السياسات، العمومية، المغرب.

Abstract

Public policies refer to the outcome of what the system produces within the state institution. They are one of the outputs of this system, and therefore, at its core, they imply an answer to a general problem. Public policies are not related to the state itself, but rather to what it does and produces through its constitutional institutions in the legislative, executive, and judicial spheres. Therefore, it is often said that public policies are an attempt to view the state in action (l'état en action). Therefore, there is a need to examine the interconnected relationship between the political transformations that Morocco has witnessed over the past two decades and the processes related to the engineering, formulation, and evaluation of public policies. Accordingly, this article will address the advantages and disadvantages of public policies in Morocco by diagnosing the reality of public policies in Morocco, then the limits of public policies in Morocco and proposals for exiting from them.

Keywords: advantages, disadvantages, policies, public, Morocco.

المقدمة

يعتبر إعداد وصياغة السياسات العمومية من المراحل المحددة لنجاح أو عدم نجاح هذه السياسات. وذلك لما هي عليه من تعقيد تتداخل فيه كل المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية. وكذلك لتعدد المتدخلين والمؤثرين في صنع السياسات العمومية. لقد أدركت الحكومات على تباين أنظمتها السياسية واتجاهاتها الفكرية أنها بحاجة إلى دعم ومساندة شعوبها لما تتخذه من قرارات، وما تقوم به من أعمال متنوعة في جميع الظروف والأوقات.

وحتى يتحقق لها ذلك، فإنها أخذت تسعى جاهدة إلى حل مشاكلهم والاستجابة لمطالبهم المتنوعة من خلال مجموعة من الخطط والبرامج (يطلق عليها السياسات العمومية) الهادفة إلى تحقيق جملة من المنافع وتخفيف المعاناة عن الغالبية منهم. إذ ما يميز السياسات العمومية هو شمولية نتائجها لشرائح واسعة من المجتمع إن لم يكن المجتمع كله، مما يحتم الاهتمام بصياغتها أو رسمها بشكل يؤدي إلى زيادة فرص نجاحها وتحقيق المنافع المتوقعة عند تنفيذها وتقليل احتمالات فشلها إلى أقل نسبة ممكنة.

وشكلت السياسات العمومية جزءا هاما من اهتمامات الحوار الواسع الذي شهده المغرب بعد الخطاب الملكي ٩ مارس ٢٠٠١ وذلك لانشغال عدد مهم من الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية بتضمينها في مسودة دستور ٢٠١١.

وانطلاقا من أن دور الحكومات في المجتمعات الحديثة قد بلغ درجة من التطور والتعقيد، بحيث أن نشاطاتها قد بلغت شأوا رفيعا على مستوى تأثيرها في حياة الأفراد والجماعات، وبما أنها هي المخطط والمنظم والمنسق والموجه والمراقب للحياة ونشاطات المجتمع وأداتها في ذلك اعتماد سياسات عمومية تنظم بها كافة جوانب الحياة وتطبيقها على الجميع^١.

لذلك تكمن أهمية هذا الموضوع الذي نحن بصدد في رصد مزايا وعيوب السياسات العمومية في المغرب، وإيجاد مقترحات للخروج من هذه الأزمة إلى بر الأمان.

ويمكن بسط الإشكالية التالية إلى أي حد يمكن التحدث عن مزايا وعيوب السياسات العمومية في المغرب؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية بعض الأسئلة الفرعية:

- ما هي مبررات السياسات العمومية؟

- ما علاقة السياسات العمومية بالوظيفة التنفيذية؟

- ما هي حدود السياسات العمومية؟

- وما هي المقترحات للخروج من هذه الأزمة؟

^١ - الحنودي علي، "دراسة السياسات العمومية"، مطبعة Rive imprimerie، الطبعة ١٤٣٧-٢٠١٦، ص. ٥.

للإجابة عن هذه الإشكالية سنعمد المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الوظيفي من خلال التصميم التالي:

المبحث الأول: تشخيص واقع السياسات العمومية بالمغرب

المبحث الثاني: حدود السياسات العمومية بالمغرب ومقترحات الخروج منها

المبحث الأول: تشخيص واقع السياسات العمومية بالمغرب

سنحاول التطرق من خلال هذا المبحث إلى مبررات السياسات العمومية في (المطلب الأول) وإلى السياسات العمومية من خلال دستور ٢٠١١ (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مبررات السياسات العمومية

تتعدد مبررات إحداث وظيفة تقييم السياسات العمومية ضمن المهام الموكلة للبرلمان، فضلا عن الرغبة في تعميم هذه الثقافة على مستوى كل المتدخلين في تدبير الشأن العام بكل مستوياته الترابية ونجد من هذه المبررات أزمة النظام الرقابي ثم الأزمة المرتبطة أصلا بالسياسات العمومية. سنحاول التطرق إلى أزمة السياسات العمومية (الفقرة الأولى) وأزمة النظام الرقابي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: أزمة السياسات العمومية

لعل أهم ملامح أزمة السياسات العمومية بالمغرب هيمنة الطابع الأحادي في تصور إنجاز هذه السياسات بل وحتى مراقبتها، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الحاضن لهذه السياسات العمومية إعداد وتنفيذا وتتبعها (مثلا قانون مالية السنة) يفرغ البرلمان من اختصاصاته ومنه نجد أن المؤسسة التشريعية لم يعد لها أي دور فعلي في الإسهام في المحطات التي يمر بها القانون فالإعداد الذي هو بمثابة فرصة سانحة لا غناء مضمون مشروع القانون المالي يتحول خلاله البرلمان بغرفتيه إلى جهاز للتسجيل لا أقل ولا أكثر، فيما تكون مرحلة التنفيذ فرصة لتجاوز الترخيص البرلماني وإعمال سلطات الجهاز التنفيذي في المادة المالية، أما مرحلة المراقبة فلا تقل عن سابقتها من حيث تهميش دور المؤسسة التشريعية، طالما أن الشروط الموضوعية والذاتية لتفعيل العمل الرقابي تظل غائبة في الوقت الذي يقتضي فيه الأمر الانتقال من مرحلة المراقبة إلى التقييم والتقويم، هذا الوضع الذي لم يعد مقبولا في ظل مستجدات الوثيقة الدستورية وذلك بإسناد اختصاص مهم لفائدة البرلمان اختصاص تقييم السياسات العمومية بمساهمة مختلف الفاعلين.

الفقرة الثانية: أزمة النظام الرقابي

يعيش النظام الرقابي أزمة مزدوجة، فهي من جهة أزمة أهداف بدليل الغايات المتحكمة في التدخلات الرقابية أيا كان نوعها والجهاز المعني بها، وهي المراهنة أساسا على مراقبة مشروعية تنفيذ العمليات المالية وليس معرفة النتائج المادية، فيكفي أن يكون التصرف في جوانبه الإدارية والمالية متماشيا مع المقتضى القانوني لكي يعتبر سليما و صائبا، دون أي اهتمام بمضمون هذا السلوك من جانب الأثر والمردودية، فضلا عن جوانب أخرى من قبيل النجاعة والفعالية... فالاهتمام

بجانب النتائج يكاد يكون نادرا في المهام المسندة لمعظم الأجهزة الرقابية، إذ يلاحظ طغيان هاجس المطابقة القانونية على حساب النتائج والمردودية، ان اتصفت كل الآليات المساعدة على العمل الرقابي بهذه الصيغة. فالمحاسبة العمومية تعمل على خدمة مستفيدين من خارج المؤسسة مما يجعل المال الوظيفي للمعطيات المحاسبية يحكمه منطق الضبط والمراقبة، عكس المحاسبة الخاصة المساعدة على التقويم لاتخاذ قرارات التسيير الملائمة.

ومرد ذلك بطبيعة الحال، ما يتصف به القطاع العام من سمات أسست لحضور قوي للاعتبارات القانونية في مقابل ضعف لمؤشرات المردودية، ومن جهة أخرى يواجه النظام الرقابي أزمة ممارسة، فلا أحد ينكر أهمية العمل الرقابي في تتبع أوجه صرف المال خصوصا مع وجود عدد قليل من الأجهزة الرقابية والتي لها أبعاد سياسية وإدارية وقضائية، بعيدة عن بلوغ الغاية من تدخلاتها.

• السياسات العمومية داخل التباسات الإدارة، السياسة والديمقراطية

ركزت الأدبيات الأولى لتحليل السياسات العمومية منذ بدايتها على العلاقة الوطيدة بين السياسات العمومية وبين الديمقراطية، فمهما كان مستوى هذه السياسات، فإن بناء تصورها وتنفيذها عن طريق تدخل مجموعة من الفاعلين السياسيين والإداريين المكلفين بمهام المصلحة العليا والمعبّرين عن مسلسل ديمقراطي، إن دينامية صياغة هذه السياسات العمومية مفتوحة على العديد من أشكال المشاركة الموجهة لإدماج التعبيرات المختلفة لمصالح اجتماعية متعددة، فالسياسات العمومية في كل مراحل تبلورها تبقى خاضعة لتدافع سياسي يحاول إدماج الانتظارات المتناقضة داخل صيرورة تقديم الجواب على المشاكل العمومية على أن هذه الخطاطة تختلف طبقا حسب الأزمنة والدول وبالنظر كذلك لطبيعة الأنظمة السياسية ومستوى ديمقراطيتها، فالسياسات العمومية تعد مدخلا رئيسيا لفهم الديمقراطية في حالة فعل^٢.

إن الاختلاف بين الأنظمة السياسية يلقي كذلك بأضوائه على مدى مساهمة الجهاز الإداري في صياغة السياسات العمومية، فإذا كان من الطبيعي أن يشارك هذا الجهاز في هذه الصياغة فإن دوره وأن مشاركته تختلف من نظام سياسي إلى آخر، فالدور الذي يلعبه عادة في الدول النامية أكبر من دوره في الدول المتقدمة. وقد وقفت العديد من الدراسات على أن التأثيرات المتزايدة لرجال الإدارة وللأجهزة الإدارية على المجال السياسي، قد يؤدي إلى تحويل النظام الإداري إلى نظام للسلطة قائم لذاته، سلطة تستند أساسا على الكفاءة والخبرة والتخصص في إدارة الشؤون العامة، حيث تمنح الاحترافية للبيروقراطية شرعية خاصة تعتمد على امتلاك المعرفة وتنتمي بتطور وتعدد المشاكل وتشابكها^٣.

إن مجال السياسات العامة ليس بعيدا عن إشكاليات الديمقراطية فرغم أن فاعلي السياسات العمومية ليسوا جميعا موظفو الإدارة، فإن الجهاز الإداري يظل الإطار الرئيسي للمساهمة في صياغة هذه السياسات^٤.

^٢ - حسن طارق، في الأثر المهيكل للدستور ٢٠١ أو رهان "تسييس" السياسات العمومية، المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية عدد

٩٢، ٢٠١٢، ص ٦٤

^٣ - حسن طارق. مرجع سابق، ص ٦٥

^٤ - حسن طارق. مرجع سابق. ص ٦٦

• حضور السياسات العمومية داخل البرلمان والأحزاب السياسية

من البديهي أن البحث عن حدود السياسة والإدارة في صياغة السياسات، يرتبط أساسا بالتساؤل حول مدى حضور السياسات بداخل البرلمان والأحزاب السياسية وكل دوائر الحوار العمومي، على مستوى البرلمان فإن خلاصات الأبحاث في هذا الموضوع تتقاطع بشكل كبير في التأكيد على قصور التأثير البرلماني على بنية السياسات العامة، في تسجيل غياب منهجية برلمانية في مجال السياسات العمومية^٥، وأسباب ذلك متعددة، حيث المحددات المؤسساتية لا تكفي لوحدها لتفسير ضعف مردودية حصيلة العمل البرلماني فالقصور الكمي والنوعي لا يكفي بل يرجع كذلك إلى الموارد البشرية السياسية التي تبقى لها صلاحية حسن أو سوء تدبير واستثمار مختلف الصلاحيات المخولة لها^٦. إضافة لضعف طواقم الخبراء الموضوعية رهن إشارة العمل البرلماني (موظف واحد ١٢ برلماني) في وقت يقر الجميع أن المؤسسات التشريعية لا تتطور إلا بناء على المعرفة التي توفرها لها الخبرة في مجال السياسات العامة^٧.

أما الأحزاب السياسية فقد اكتشف خلال الاستحقاقات مقولة البرنامج الانتخابي "الذي عوض أن يكون معبرا عن التفصل بين الهوية السياسية للحزب وبين السياسات العمومية المقترحة تحول إلى حزمة أرقام وإجراءات وأجوبة تقنية"^٨. وخلال متابعة للحياة السياسية والحزبية المغربية يلاحظ أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية تبدو غالبا مؤجلة أمام الأولوية كشبه المطلقة للقضايا السياسية (المتعلقة بالصراع أو التوافق مع السلطة)^٩. ويرجع ذلك لغياب إشارة إلى هيئة أو لجنة تهتم بالسياسات العمومية داخل الأنظمة الداخلية للأحزاب.

• السياسات العمومية بين تجدر تقاليد التدبير الديمقراطي وآثار التحولات السياسية والدستورية

تاريخيا اعتبر تشغيل "أسطورة التقنقراطية" خاصة في تأويلها المضاد للحزبية، أحد المكونات الأساسية لأدوات الضبط السلطوي للنظام السياسي المغربي^{١٠}.

وإذا كانت التحولات التي عرفها هذا النظام في اتجاه انفتاح وليبرالية أكبر قد ساهمت في انحصار المشروعية السياسية للصيغة التقنقراطية فإنها لم تمنع من عودة هذه الصيغة في صورة السياسي الحزبي، حيث يبدوا التقنقراطي هو الذي يوظف الحزبي وليس العكس، وهذا ما أدى إلى الانتشار الحاسم لثقافة الدولة التي تعتبر عن نفسها بنزوعات لتحويل

^٥ - جمعية الوسط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، تقرير حول المساءلة البرلمانية للشأن التعليمي، ماي 2009 ص 27

^٦ - حسن طارق، مرجع سابق ص ٦٨

^٧ - حسن طارق، مرجع سابق، ص ٦٨

^٨ - حسن طارق، مرجع سابق، ص ٧٠

^٩ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي: النموذج المغربي، مؤلف جماعي تحت إشراف حسن طارق جمال الخطابي، منشورات المجلة المغربية للسياسات العمومية، ٢٠١٠، ص ١١.

^{١٠} - حسن طارق. مرجع سابق ص ٧٢

المواطنين المغاربة إلى جمهور من المواطنين الإداريين، لتوسيع دائم الحياة الإدارية على حساب الحياة السياسية^{١١} ويبدو من الطبيعي أمام التراكمات التي أفرزتها الممارسة الإدارية البيروقراطية في المغرب والتي أنتجت اعتقاداً يتمثل في أن وضع أي سياسة فعالة يتم عبر إقصاء السياسي وأن يتم تحويل طبيعة النقاش حول السياسات العمومية من المجال السياسي والقيمي إلى المجال التدبيري والتقني والإجرائي، وهذا ما يجعل القرار السياسي عوض أن يكون نتيجة للتداول العمومي والسياسي سجين لخبرة أحادية تحت ضغط دائم للاستعجال فالعديد من المصلحين يرون أن الإصلاح والسياسة بينهما تعارض معتبرين أن الإصلاح له طابع إداري فقط. وهو ما يكرس نزعة اللاتسييس السائدة في الفضاء المغربي^{١٢} لذلك يلاحظ دائماً اللجوء إلى مكاتب الدراسات الأجنبية في صياغة السياسات العمومية خارج أي اهتمام بخطاطة المنطق التمثيلي^{١٣}.

المطلب الثاني: السياسات العمومية في الدستور المغربي

شكلت السياسات العمومية جزءاً من اهتمامات الحوار العمومي الواسع الذي شهده المغرب وذلك من خلال انشغال الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية بتضمين المذكرات المرفوعة إلى اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور لمقتضيات تهم علاقة السياسات العمومية بالوظيفة التنفيذية أو بوظيفة التشريع لذلك سنحاول معالجة هذا المبحث على ثلاث مستويات. لذلك سنتطرق في (الفقرة الأولى) إلى السياسة العمومية موضوعاً للمشاركة المواطنة و(الفقرة الثانية) علاقة السياسات العمومية بالوظيفة التنفيذية والتشريعية (التشريع والمراقبة)

الفقرة الأولى: السياسة العمومية موضوعاً للمشاركة المواطنة

جعلت الوثيقة الدستورية من الديمقراطية المواطنة والتشاركية إحدى الأسس التي ينهض عليها النظام الدستوري للمملكة المغربية إذ تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد قرارات مشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وكذا في قرارات تفعيلها وتقييمها^{١٤} (الفصل ١٢ من الدستور) كما تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها هذه الديمقراطية أصبحت تسمح للمواطنين والمواطنات بالحق في تقديم ملاحظات في مجال التشريع وكذا الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، على أن تمة إضافة إلى البعد الوطني لهذه الديمقراطية التشاركية، انطلاقاً من الدستور، بعداً محلياً وجهوياً واضحاً إذ تم اعتبار التنظيم الجهوي والترابي قائماً على مبادئ التدبير الحر وعلى التعاون والتضامن وعلى أنه يؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من

^{١١} - عبد الله ساعف، النخب المغربية واشكالية الإصلاح في التمثيلية، الوساطة، والمشاركة في النظام للأستاذ عبد الرحمان السياسي المغربي، كتاب تكريمي القادري، تنسيق عبد الله ساعف، شعبة القانون العام، أكدال بالرباط ١٩٩٧، ص ٦٥

^{١٢} - عبد الله ساعف، هانات التحول السياسي في المغرب، سلسلة نقد السياسة ط ٢، منشورات دفاتر السياسة ص ٤٢

^{١٣} - مثلاً المخطط الأخضر لم يكن له أي أثر داخل التصريح الحكومي الذي قدمه الوزير الأول عباس الفاسي بعد تعيين حكومته سنة ٢٠٠٧

^{١٤} - حسن طارق، السياسات العمومية في الدستور المغربي الجديد، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد ٩٢، ٢٠١٢ ص ٣١-٣٢

مساهماتهم في التنمية من خلال لآليات تشاركية للحوار هادفة إلى تسيير مساهمة المواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها، إلا أنه من الملاحظ أن تفعيل هذه المقترحات لن يتم إلا بإصدار مجموعة من القوانين ذات الصلة (العرائض، الملتزمات) هذه القوانين جاءت بمجموعة من الشروط والتي تفرغ هذا الحق من معناه، إضافة لذلك أعطى المشرع الدستوري الحق في اللجوء للترافع لدى المؤسسات المعنية من طرف المجتمع المدني مما مكنه من التأسيس الفعلي لبدایات هذه المشاركة.

الفقرة الثانية: علاقة السياسات العمومية بالوظيفة التنفيذية والتشريعية (التفويض والمراقبة)

يعتبر الدستور المغربي في فصله ٨٩ أن الحكومة هي من يمارس السلطة التنفيذية لذلك فالباب الخامس منه والمعنون بالسلطة التنفيذية يتضمن كل ماله علاقة بتأليف الحكومة وتعيينها وصلاحياتها وسلطة رئيسها ومجلسها. وكما هو معروف فالملك له اختصاصات حصرية يحتكرها إضافة لذلك فإنه يمارس باعتباره رئيسا للدولة سلطة التوجيه والإشراف الاستراتيجي على السياسات العمومية عبر العديد من الآليات الدستورية أهمها^{١٥}.

١- سلطة تعيين رئيس الحكومة وإمكانية إعطاء أي عضو من أعضاء الحكومة.
٢- سلطة رئاسة المجلس الوزاري الذي له صلاحية التداول في التوجيهات الاستراتيجية لسياسة الدولة وتوجيهات العامة لمشروع قانون المالية...

٣- سلطة مخاطبة الأمة والبرلمان

٤- سلطة الاطلاع على مداوات المجلس الحكومي... إضافة لصلاحيات أخرى

وقد منح الدستور وضعاً جدياً متقدماً للحكومة قياساً مع الصلاحيات السابقة حيث أصبحنا أمام حكومة سياسية منتخبة منبثقة من الأغلبية النيابية مما جعلها لا تكتمل كوجود قانوني إلا بتظافر لحظة التعيين الملكي تم لحظة التنصيب البرلماني، هذا الوضع جعل من الحكومة الجهة المشرفة على التدبير المباشر للسياسات العمومية وذلك بإقرارها البرنامج الحكومي المتضمن للخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به، كما لها سلطة تنفيذ البرنامج الحكومي إضافة لصلاحية ممارسة السلطة التنظيمية إضافة للصلاحيات الممنوحة للمجلس الحكومي والمتعلقة أساساً بالسياسات العمومية.

وسعت الوثيقة الدستورية لعام ٢٠١١ من مجال القانون، حيث أصبح البرلمان مكلفاً بالتشريع في مجالات أكبر من السابق، وهو ما يعني تعزيز إمكانية تأثيره على دائرة أكبر من السياسات العمومية، وتأتي آلية الجلسة السنوية لمناقشة السياسات العمومية تنويجاً لعرف دستوري وذلك من أجل تواصل فعال بين البرلمان والحكومة^{١٦}. وقد تطرق الفصل ١٠١ من الدستور الجديد^{١٧} في فقرته الثانية إلى تخصيص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها،

^{١٥} - حسن طارق. مرجع سابق. ص ٣٥-٣٦

^{١٦} - حسن طارق. مرجع سابق. ص ٣٦-٣٧

^{١٧} - الفصل ١٠١ من دستور ٢٠١١

ويحدد مكتب المجلس السياسات العمومية المواد تقييما في مستهل دورة أكتوبر من كل سنة تشريعية بناء على اقتراح من رؤساء الفرق والمجموعات النيابية ومن أجل ابداء رأي وإعداد دراسة أو بحث حول السياسات العمومية يقرر طلب المساعدة مكتب المجلس بناء على قرار يتخذه حيث يتوجه رئيسه إلى المجالس والهيئات المعنية المنصوص عليها في الدستور من فصل ١٦١ إلى ١٧٠^{١٨}.

وطبقا للمادة ٢١٤ من النظام الداخلي تحال على اللجن الدائمة المختصة التقارير المتعلقة بالأراء والدراسات والأبحاث وتقوم بعقد جلسات لمناقشة هذه الدراسات ثم يقوم مكتب المجلس بتحديد تاريخ الجلسة العامة السنوية وجدول أعمالها هذا الأخير يعمم تقارير التقييم المنبثقة على اللجن على أعضاء المجلس أسبوعين اثنين على الأقل قبل انعقاد الجلسة السنوية، وتتم المناقشة بعرض التقارير وإعطاء الكلمة للفرق والمجموعات إضافة للحكومة وتضبط أعمال الجلسة في تقرير عام يتضمن وقائع المناقشة^{١٩} كما يتم عقد جلسة شهرية من خلال أسئلة شفوية موجهة لرئيس الحكومة حول السياسات العمومية وهو مسعى الفصل ١٠٠ من الدستور، إذ تحتل الأسئلة البرلمانية مكانة مهمة في الأنظمة النيابية كآلية من آليات التتبع وتقييم السياسات العمومية.

المبحث الثاني: حدود السياسات العمومية بالمغرب ومقترحات الخروج منها

سنحاول التطرق إلى حدود السياسة العمومية (المطلب الأول) ومقترحات تطويرها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: حدود السياسة العمومية

لا تهتم الدراسات المعنية بصياغة السياسات كثيرا بمناقشة المشاكل العامة، فهي تبدأ من حيث توجد المشاكل القائمة، وتنطلق في التحليل، وهناك من يرى أن تحليل المشاكل العامة يقع خارج اختصاص واهتمام علماء السياسة.

ولأغراض رسم السياسة يمكن تعريف المشكلة بأنها ظرف أو موقف يثير الحاجات وعدم الرضا لدى الأفراد، وربما يجعلهم يطلبون المساعدة لمواجهة ما يعانون منه، فأمور كهذه كانهخفاض الدخل مثلا، وتلوث الهواء، وعدم كفاية الغذاء، وتصرفات الحكومات الأخرى وإجراءات محاكمة قضائية، يمكن أن تكون مشاكل عامة إذا كانت تتسبب في توليد القلق وعدم الارتياح وتدفع أصحابها للانفعال والقلق.

فقد تكون شريحة من المواطنين يعانون من انخفاض الدخل ومع ذلك تراهم قانعين بواقعهم ولا يبديون تذمرا أو حراكا لتغييره أو تحسينه، ففي منتصف الستينات أصبح الفقر مشكلة عويصة، لأن هناك شرائح عديدة من الرسميين والمصلحين قد أعلنوا الحرب على الفقر، فأحدثوا ضجيجا وعملوا الكثير الذي يفوق ما كان الفقراء أنفسهم.

^{١٨} - دليل الجلسة السنوية لمناقشة السياسات العمومية. ٣.٤.٥

^{١٩} - دليل الجلسة... مرجع سلبق. ص ٦-٧

مثلا مشكلة الفلاحة في أمريكا كانت خلال الستينات والخمسينات تتمثل في زيادة الإنتاج، أي الفائض منه عند الحاجة والذي يتعذر تسويقه بالأسعار المحددة أو المرغوبة^{٢٠}.

المطلب الثاني: مقترحات السياسات العمومية للخروج من هذه الأزمة

هناك الكثير من المقترحات الأولية التي تبني منها السياسات العمومية وهي من صنع موظفي الدولة والمنتخبين منهم والمعنيين. فبالنسبة للقضايا المتعلقة بالزراعة والصحة وتطبيق القوانين، والتجارة الخارجية، وغيرها فإنهم يستوعبون مشاكلها ويترجون مقترحاتهم بشأنها أغلب هذه المقترحات تدور حول تعديل السياسات العمومية والقوانين الحالية وسد الثغرات فيها أو رفع الأضرار التي تسببت عنها.

ومن الأمثلة التقليدية على ذلك لائحة أراضي الشواطئ التي شرعت عام ١٩٥٦، فقد لوحظ أن القانون الأصلي لا يمنع الأفراد من قسط الأراضي الحكومية مقابل أجور زهيدة لكن تدفع مبالغ كبيرة مقابل إخراجها للإنتاج.

خاتمة :

لرصد مسار العلاقة بين المشاكل التي تعاني منها السياسات العمومية بمجموعة من القطاعات منها الإدارة والصحة والتعليم، فإنه يجب وضع استراتيجية للخروج من هذه الأزمة وإيجاد مخرجات لها، فهي محدودية أثر دينامية التحول السياسي الذي عرفته بلادنا على أي تسييس متزايد لهذه السياسات، خاصة عندما ننطلق من الفرضية التي تربط بين التحولات الديمقراطية التي جرت في العديد من الأقطار وبين الدور الذي يلعبه إعادة التنشيط السياسي كمضاد للسلطوية.

لذلك سنقترح بعض الآفاق للخروج من هذه الوضعية:

- يجب تعديل السياسات العمومية.
- يجب تعديل القوانين الحالية.
- يجب سد الثغرات التي يعاني منها المجتمع.
- رفع الأضرار التي تسببت عنها السياسات العمومية.
- يجب استراتيجية فعالة لتطوير وتحسين وتجويد عمل السياسات العمومية.

^{٢٠} - جيمس أندرسون، "صنع السياسات العامة"، ترجمة الأستاذ الدكتور عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص.ص. 77-80.

لائحة المراجع

المصادر:

• دستور ٢٠١١، الظهير الشريف رقم ١.١١.٩١، الصادر في ٢٧ شعبان ١٤٣٢ (٢٩ يوليوز ٢٠١١).

الكتب:

- الحنودي علي، "دراسة السياسات العمومية"، مطبعة Rive imprimerie، الطبعة ١٤٣٧-٢٠١٦.
- عبد الله ساعف، هانات التحول السياسي في المغرب، سلسلة نقد السياسة ط ٢، منشورات دفاتر السياسة.
- جيمس أندرسون، "صنع السياسات العامة"، ترجمة الأستاذ الدكتور عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- عبد الله ساعف، النخب المغربية واشكالية الإصلاح في التمثيلية، الوساطة، والمشاركة في النظام للأستاذ عبد الرحمان السياسي المغربي، كتاب تكريمي القادري، تنسيق عبد الله ساعف، شعبة القانون العام، أكدال بالرباط ١٩٩٧.

المقالات:

- حسن طارق، في الأثر المهيكل للدستور ٢٠١ أو رهان "تسييس" السياسات العمومية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد ٩٢، ٢٠١٢.
- حسن طارق، السياسات العمومية في الدستور المغربي الجديد، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد ٩٢، ٢٠١٢.

تقارير الجمعيات:

- جمعية الوسط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، تقرير حول المساءلة البرلمانية للشأن التعليمي، ماي

2009.